

الجريدة الرسمية لمصر

جريدة مصرية للحكومة المصرية

(العدد ٣٨) يوم الثلاثاء ٢٣ شعبان سنة ١٣٤١ - ١٠ أبريل سنة ١٩٢٣ (السنة الثالثة والتسعون)

رسينا بما هو آت :

مادة ١ - تحصل بتدبرية القليوبية رسوم اضافية بنسبة ١٢ في المائة من ضريبة الأطبان لمدة خمس سنوات ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢٣ .
مادة ٢ - تحصل الرسوم المذكورة مع أقساط الأموال وبنيتها .
مادة ٣ - على وزير الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه .

صدر بمرساني شابين في ١٤ شaban سنة ١٣٤١ (٥ أبريل سنة ١٩٢٣)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
وزير المالية رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
محب بخيت ابراهيم

مذكرة رقم ٩ لسنة ١٩٢٣

بتقرير رسوم موقته على ضريبة الأطبان بمديرية الميا

نحو ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر في أول يوليه سنة ١٩١٣ ،

وعلى قرار مجلس مديرية الميا الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٢٣ ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسينا بما هو آت :

مادة ١ - تحصل بتدبرية الميا رسوم موقته بنسبة ١٢ في المائة من ضريبة الأطبان لمدة ثلاثة ثلاث سنوات ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢٣ .

قوانين - مراسيم - قرارات ، الخ

ملخص

قانون بتقرير رسوم اضافية على ضريبة الأطبان بمديرية القليوبية .
قانون بتقرير رسوم موقته على ضريبة الأطبان بمديرية الميا .
رسوم بتعيين مدير بن وحافظ .
رسوم بتعيين وكلاه مدير بن ووكيل محافظه .
رسوم باعتماد أعضاء المجلس الملى العام للاتصالات الأرتوذكسيين .
رسوم بتعيين مساعدى المستشارين الماكرين بادارة فضى بالحكومة .
رسوم بتعيين وكيل نيابة لدى المحاكم الأهلية .
قرار بشأن استبدال عضوين مستقيلين من مجلس الاسكندرية البلدى .
قرار بشأن احتياطات صحية لونانية من الامراض المدية .
قرار بطلب قاض رئيس محكمة أدبة الاشتغال بمحكمة الاستئناف الأهلية موافقا .

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٢٣

بتقرير رسوم اضافية على ضريبة الأطبان بمديرية القليوبية

نحو ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر في أول يوليه سنة ١٩١٣ ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٠ القاضى بفرض رسوم موقته بنسبة ١٠ في المائة من ضريبة الأطبان بمديرية القليوبية لمدة ستين ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢١ ،

وعلى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٢٢ القاضى بفرض رسوم اضافية بنسبة واحد في المائة من ضريبة الأطبان بمديرية القليوبية لمدة سنة واحدة اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢٢ ،

وعلى قرار مجلس مديرية القليوبية الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ،
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،